

Distr.: General  
14 November 2012  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٣ (٢٠١٢). فقد طلب إلى المجلس في الفقرة ٢٨ من ذلك القرار أن أقدم بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تقريراً عن التقدم المحرز على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يشمل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المذكورة في الفقرة ٤ من القرار، والأسس المرجعية الموصى بها لقياس التقدم وتأثير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج على قوة الجماعات المسلحة الأجنبية. وطلب أيضاً المجلس إلى أن أضمن هذا التقرير مرفقين مواضيعيين لتقييم العملية الانتخابية على النحو المذكور في الفقرة ١٦ من القرار، والنهج الجديدة الممكنة لإصلاح قطاع الأمن على النحو المذكور في الفقرة ٩ من القرار. ويغطي هذا التقرير ما حدث من تطورات في الفترة بين صدور تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو (S/2012/355) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - لا تزال نتيجة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تؤثر في ثقة الناس في المؤسسات الوطنية وتعوق إجراء حوار بناء بين الأحزاب السياسية. واستمرت الخلافات بين الأغلبية السياسية والمعارضة بشأن كيفية المضي في العملية الانتخابية، بما يشمل إجراء انتخابات على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي. كما كانت هناك خلافات بين الأطراف المعنية الوطنية بشأن الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم إن تمرد عناصر كانت منضمة في السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وتنتمي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتُعرف باسم



الرجاء إعادة استعمال الورق



حركة ٢٣ آذار/مارس، قد أدّى إلى أعمال عنف وإلى توطيد سيطرة تلك الحركة بالفعل على أجزاء من كيفو الشمالية. وقد انتهزت الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية الفراغ الأمني الذي أحدثه التمرد، فعززت ووسعت سيطرتها في أماكن أخرى في مقاطعتي كيفو. وفي هذا السياق، اشتدت الهجمات ضد المدنيين، وتدهور الوضع الإنساني تدهورا كبيرا. واحتدم التوتر في مقاطعتي كيفو كليهما بسبب التقارير المتواترة عن تلقي حركة ٢٣ آذار/مارس دعما خارجيا من بلدان مجاورة. وقد أدت هذه الأزمة إلى الحدّ من الضغط العسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومن ثمّ حدّت من التقدم في عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادةها إلى أوطانها. علما بأن المبادرات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وسائر الشركاء الدوليين والإقليميين قد ساعدت على استمرار إجراء حوار سياسي على الصعيد الإقليمي، غير أن الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا قد تدهورت.

### التطورات السياسية الوطنية

- ٣ - انتهت في ١٥ حزيران/يونيه، الدورة العادية الأولى للجمعية الوطنية المنتخبة حديثا، بإنشاء هيكلها الداخلية، بما فيها سبع لجان دائمة. ويشمل أعضاء المكاتب التنفيذية للجان الدائمة، وعددهم ٣٥ عضوا، ١٠ أعضاء من المعارضة وعضوا مستقلا واحدا.
- ٤ - وفي ١٦ و ١٨ حزيران/يونيه على التوالي، افتتح مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية دورة برلمانية استثنائية مدتها ٣٠ يوما. وقد اعتمد البرلمان في غضون أسبوعين من افتتاح الدورة الاستثنائية قانون المالية لعام ٢٠١٢ الذي أصدره رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا في ٢٠ تموز/يوليه.
- ٥ - وأخذت عدة مبادرات برلمانية تتعلق بتدهور الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تقدّم الجمعية الوطنية في ٣٠ أيار/مايو بطلب إلى نائب رئيس الوزراء/وزير الدفاع، ووزير الداخلية، بالرد على أسئلة شفوية تتعلق بالتطورات هناك.
- ٦ - وفي ٢١ أيار/مايو، ترأس الرئيس الجلسة الاستثنائية الأولى لمجلس الوزراء لمناقشة الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعت الحكومة إلى الوحدة الوطنية ووقف أي دعم للجماعات المسلحة. وفي ٦ تموز/يوليه، دعا الرئيس كابيلا إلى اجتماع المجلس الأعلى للدفاع من أجل مناقشة الدعم الخارجي الذي يُدعى تقديمه لحركة ٢٣ آذار/مارس، وقرر طرد ١٤ ضابطا من القوات المسلحة الكونغولية كانوا قد انشقوا عن القوات المسلحة للانضمام إلى حركة ٢٣ آذار/مارس، ومنهم الجنرال السابق بوسكو نتاغاندا، والعقيد السابق روزانديزا، الشهير باسم ماكينغا سلطاني. علما بأن نتاغاندا يخضع

لأمر توقيف من قبل المحكمة الجنائية الدولية، لارتكابه عدة جرائم، منها جرائم يُزعم أنه ارتكبها في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ في إيتوري.

٧ - وفي ١ أيلول/سبتمبر قامت قوات الدفاع الرواندية، المنشورة في إطار اتفاقات ثنائية سابقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بالانسحاب من إقليم روتشورو، في كيفو الشمالية. وردا على ذلك، قام ٣٠ حزبا سياسيا معارضا، بما فيها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، بإصدار بيان في ٣ أيلول/سبتمبر يزعم تواطؤ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع حكومة رواندا فيما يتعلق بحركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية. وطلّبت الأحزاب السياسية إلى البرلمان مقاضاة الرئيس كابيلا بتهمة الخيانة العظمى ورفض نشر قوة دولية محايدة على نحو ما اقترحتة القمة التي عقدها رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٥ تموز/يوليه في أديس أبابا، إثيوبيا.

٨ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، افتتحت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ دورة عادية للبرلمان. ودعا رئيسا المجلسين الحكومة إلى تقديم مشروع قانون الميزانية لعام ٢٠١٣ في حينه. وأعلن رئيس الجمعية الوطنية أنه سوف يُنظر على سبيل الأولوية في مشروع قانونين، هما مشروع القانون المعدّل للقانون الأساسي المتعلق بتنظيم وتشغيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ومشروع القانون المنشئ للجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وهو القانون الذي اعتمد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اليوم نفسه، اعتمد أيضا مجلس الوزراء مشروع قانون الميزانية لعام ٢٠١٣، الذي أُحيل إلى الجمعية الوطنية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر لإقراره. ويرد بيان التطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية في المرفق الأول لهذا التقرير.

٩ - وانعقدت القمة الرابعة عشر للفرنكوفونية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، في كينشاسا، ومثلتني فيها إيرينا بوكوفا المديرية العامة لليونسكو. وعلى هامش القمة اجتمع الرئيس فرانسوا أولاند، رئيس فرنسا، على حدة بالرئيس كابيلا وعدد من زعماء المعارضة، منهم إيتيين تشيسيكيدى، رئيس الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

١٠ - وإضافةً إلى الإعلان الصادر في ختام القمة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ قرار بشأن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أذان فيه رؤساء الدول والحكومات المجتمعون أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد، ودعا مجلس الأمن إلى توقيع جزاءات محددة الهدف ضد المسؤولين عن الانتهاكات، وأعرب عن تأييده لمبادرات الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة لحل الأزمة حلا سلميا.

## مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما ودكاتانغا

١١ - وفي كيفو الشمالية اتسع نطاق التمرد الذي بدأته في نيسان/أبريل عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وفي ٦ أيار/مايو نُشر بيان أُعلن فيه عن إنشاء حركة ٢٣ آذار/مارس بقرار من الجناح العسكري للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، نتيجةً لما ادّعي من عدم تنفيذ الحكومة لاتفاقات السلام المبرمة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأشار البيان إلى العقيد السابق ماكينغا باعتباره قائد حركة ٢٣ آذار/مارس. واشتدت الاشتباكات بين المتمردين والقوات المسلحة الكونغولية خلال أيار/مايو، وتركز المتمرّدون في رونيوني، بإقليم روتشورو، بالقرب من الحدود مع أوغندا ورواندا. واستمرت عمليات الانشقاق عن القوات المسلحة الكونغولية في مقاطعتي كيفو وفي إيتوري حتى تشرين الأول/أكتوبر وخلالها، بما في ذلك بين صفوف الشرطة الوطنية الكونغولية.

١٢ - وقامت القوات المسلحة الكونغولية، طوال أيار/مايو، بشن هجمات لزحزة حركة ٢٣ آذار/مارس عن مواقعها في رونيوني، والقتال في الوقت نفسه لاستعادة بعض المواقع من الجماعات المسلحة في أقاليم ماسيسي، وواليكالي، ولوييرو. ولوحظ تزايد البلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم التي ترتكبها حركة ٢٣ آذار/مارس وسائر الجماعات المسلحة، وإلى حدّ أقلّ القوات المسلحة الكونغولية، مع تشريد السكان على نطاق واسع وتدفق اللاجئين إلى رواندا وأوغندا.

١٣ - وإضافة إلى ذلك، قام عدد من جماعات المايي - مايي المسلحة، التي وُقع بعضها اتفاقات السلام في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، بتصعيد هجماتها على القوات المسلحة الكونغولية، بما فيها جماعة المايي - مايي شيكا في واليكالي وتآلف جديد للمايي - مايي متمركز في إقليم لوييرو، يُقال إنه على علاقة بعناصر تحت قيادة كاكولو لافونتين وأحد المنشقين عن القوات المسلحة الكونغولية، العقيد السابق كاهاشا، إضافةً إلى ميليشيات أخرى في كيفو الشمالية وإيتوري. وبدأت القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة الكونغولية، مثل تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرّ وذي سيادة، في إعادة احتلال مواقع أخلتها القوات المسلحة مع نشر وحدات لقتال حركة ٢٣ آذار/مارس. وكانت هناك تقارير تفيد باستنفار جماعات مسلحة جديدة في إقليمي ماسيسي وبيني. وانتقل بعض المقاتلين التابعين للقوات المسلحة الكونغولية من كيفو الجنوبية إلى كيفو الشمالية وتمركزوا في إقليمي ماسيسي وواليكالي.

١٤ - وتصاعدت هجمات الجماعات المسلحة مستهدفة بوجه خاص على نحو متزايد إثنيات معينة. وازدادت في إقليمي واليكالي وماسيسي الاشتباكات المسلحة والهجمات الانتقامية بين ائتلافين لجماعات مسلحة، من جهة، وبين المايي - مايي رايا موتومبوكي، والمايي - مايي كيفو افوا والقوات الديمقراطية الكونغولية من جهة أخرى، والقوات المسلحة الكونغولية والمايي - مايي نياتورا. ولقد أكدت التحقيقات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أن جماعة المايي - مايي رايا موتومبوكو قد قتلت ما لا يقل عن ١١٢ مدنيا في منطقة كاتويي في الفترة بين أواسط آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر.

١٥ - وفي ٧ حزيران/يونيه، ترأس رئيس الوزراء ماتاتا بونبو وفدا وزاريا، ضمّ نائب رئيس الوزراء/وزير الدفاع، في زيارة استغرقت أربعة أيام إلى كيفو الشمالية والجنوبية. وفي ٩ حزيران/يونيه شجبت الحكومة في بيان صحفي صدر من غوما، الدعم الذي تقدمه رواندا إلى حركة ٢٣ آذار/مارس، وقالت إن لديها معلومات موثقة تؤيد ادعاءها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه نُشرت الإضافة للتقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية التي قُدمت إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/348/Add.1). وفي ذلك التقرير، وثّق الفريق الدعم المقدم من مسؤولين بحكومة رواندا وقوات الدفاع الرواندية لحركة ٢٣ آذار/مارس، انتهاكا لحظر توريد الأسلحة ونظام الجزاءات. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قدمت حكومة رواندا تقريرا إلى اللجنة بدحض النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن الدعم الخارجي لحركة ٢٣ آذار/مارس. ومن المقرر أن يصدر التقرير النهائي لفريق الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٦ - وفي ٥ تموز/يوليه، شنت القوات المسلحة الكونغولية هجوما مسلحا جديدا على حركة ٢٣ آذار/مارس في إقليم روتشورو. وشنت الحركة هجوما مضادا ووسعت من نطاق سيطرتها الفعلية في معظم الإقليم، مما يشمل بلدة بوناغانا على الحدود مع أوغندا. وفي ٥ تموز/يوليه، تُوفي أحد حفظة السلام في البعثة متأثرا بجراح أصابته أثناء تبادل لإطلاق النار في بوناغانا. وقد فرّ ما يزيد على ٦٠٠ جندي كونغولي وعائلاتهم، مع عدد من ضباط الشرطة الكونغولية عبر الحدود إلى أوغندا. وقد أعادتهم إلى الوطن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في ١٢ تموز/يوليه. وفي يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه، وردا على تقارير تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتقدم حركة ٢٣ آذار/مارس نحو غوما، أطلقت الطائرات العمودية الهجومية التابعة للبعثة النار على مواقع حركة ٢٣ آذار/مارس.

١٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، أشارت الحركة إلى جان - ماري روينغا روجيريو، وهو أسقف وعضو سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، بوصفه المنسق السياسي للحركة. وبدأت الحركة لاحقا إنشاء إدارة موازية في إقليم روتشورو. وقامت الحركة بتعيين حاكم الإقليم ورئيس الشرطة، وفرضت تغييرات على الوضع الإداري لبعض المناطق، مثل روبري وعينت رؤساء ومسؤولين إداريين محليين جددًا. كما أنشأت الحركة نظاما خاصا بها لتحصيل الإيرادات. وفي ١٧ آب/أغسطس، أعلنت إنشاء مجلس سياسي، يرأسه روينغا، وتعيين "حكومة" لإدارة إقليم روتشورو.

١٨ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، شنت الحركة هجوما على مواقع للقوات المسلحة الكونغولية بالقرب من روغاري في إقليم روتشورو. واحتدمت الاشتباكات في الأيام التالية، وأصيب خلالها أحد حفظة السلام في البعثة أثناء تبادل لإطلاق النار. وسيطرت قوات الحركة على بلدة روتشورو وكيوانجا. وأقامت القوات المسلحة الكونغولية، منذ آب/أغسطس تحالفات غير وثيقة في مجال العمليات مع تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرّ وذي سيادة، وجماعات نياتورا المسلحة، وعقدت محادثات رسمية مع قوادها بشأن إمكان ضم بعض المقاتلين إلى الجيش الكونغولي. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، تم ضمّ مقاتلي نياتورا. وفي الفترة بين أواخر أيلول/سبتمبر وأواسط تشرين الأول/أكتوبر، أدت عمليات القصف والهجوم بالقنابل اليدوية من جانب عناصر مجهولة إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص في غوما. وردا على ذلك، قامت السلطات في المقاطعات بتنفيذ خطة لتعزيز الأمن في تلك البلدة، بما في ذلك القيام بدوريات مشتركة مع القوات المسلحة الكونغولية، والشرطة الوطنية الكونغولية، وبعثة الأمم المتحدة.

١٩ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، تقدمت حركة ٢٣ آذار/مارس في اتجاه الشمال الشرقي نحو نياميلما وبلدة إيشاشا الحدودية، ولكنها رُدت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر نحو كيشيغورو أثناء اشتباكات مع جماعات المايي - مايي. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ستة من حفظة السلام في البعثة و مترجم شفوي بطلقات نارية بعد تبادل لإطلاق النار مع عناصر مسلحة مجهولة بالقرب من بلدة بوغانزا شمال كيفو الشمالية، أثناء قيامهم بدورية في محور نياميلما - إيشاشا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أعلن الأسقف روينغا تغيير اسم الجناح العسكري للحركة ليصبح جيش الكونغو الثوري، كما هدّدت الحركة باستئناف القتال إذا لم تشرع الحكومة في مفاوضات مباشرة معها.

٢٠ - وفي كيفو الجنوبية، ظل الوضع غير مستقر، مع تواتر الشائعات حول امتداد تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس إلى تلك المقاطعة، والتقارير المتعلقة بعمليات التسلل عبر الحدود. وزادت أنشطة الجماعات المسلحة، بما فيها المايي - مايي رايا موتومبوكي، والمايي - مايي ياكوتومبا، والمايي - مايي بيدي، والمايي - مايي نيأتورا، مع إعادة نشر جنود القوات المسلحة الكونغولية في كيفو الشمالية.

٢١ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، زادت أنشطة جماعة المايي - مايي رايا موتومبوكي، التي امتدت من موينغا، شمالاً، إلى إقليمي شابوندا وكاليهي، وفي إقليم واليكالي في مقاطعة كيفو الشمالية. واستمرت الاشتباكات طوال آب/أغسطس بين فصائل المايي - مايي رايا موتومبوكي، والمايي - مايي نيأتورا أو القوات المسلحة الكونغولية. وقد أدت هذه الاشتباكات إلى تعميق حالات التوتر بين مختلف الإثنيات حول قضايا الأرض والتعاون مع القوات المسلحة الكونغولية. واستمر تجنيد الشباب من جانب هذه الجماعات المسلحة في هذه المنطقة. ثم إن الاقتتال بين مختلف فصائل جماعة المايي - مايي رايا موتومبوكي في إقليم شابوندا قد أدى إلى المزيد من أعمال العنف.

٢٢ - وظلت جماعة المايي - مايي ياكوتومبا نشطة حول شبه جزيرة أوبوادي، وفي غابة نغاندا في إقليم فيزي. وظل ائتلاف لجماعة المايي - مايي ياكوتومبا والقوات البوروندية من أجل التحرير الوطني يعمل في المنطقة الحدودية لغابة رو كوكو في إقليم أوفيرا. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر شنت القوات المسلحة الكونغولية عمليات ضد هذا الائتلاف، بالتنسيق مع عمليات القوات المسلحة البوروندية على الجانب الآخر من الحدود.

٢٣ - وتصاعد التوتر بين طائفتي بافوليرو وباروندي في سهل روزيزي بإقليم أوفيرا. وفي يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد وفد برئاسة وزير الداخلية اجتماعات مع شيوخ الطائفتين، تكّلت بتوقيع اتفاقاً لتعزيز التعايش السلمي بينهما.

٢٤ - وفي مقاطعة مانبيما، تواترت شائعات حول إمكان قيام مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس بأعمال تسلل أو محاولات لزعزعة استقرار المقاطعة. وظلت عناصر تابعة لجماعة المايي - مايي سيمبا ناشطة في منتزه مايكو الوطني في إقليم لوبوتو. وأفادت تقارير عن وقوع اشتباكات بين القوات المسلحة الكونغولية وعناصر من جماعة المايي - مايي رايا موتومبوكو على طول الحدود مع كيفو الشمالية والجنوبية.

٢٥ - وظل الوضع الأمني يتدهور في مثلث مانونو - موبا - بويتو شمال كاتانغا بسبب تزايد أنشطة جماعة المايي - مايي جيديون، إضافة إلى جماعات أخرى أصغر تابعة للمايي - مايي. وقد تلقت البعثة تقارير تفيد بانضمام ٤٠٠ شاب في حزيران/يونيه إلى جماعة شباب كاتانغا

التابعة للمايي - مايي. ويقال إنه في الفترة بين شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه جندت جماعة المايي - مايي جيديون مقاتلين جددًا ووسعت بالتدريج نطاق وجودهم في إقليم مانونو. وفي الفترة بين تموز/يوليه وأواخر أيلول/سبتمبر، هاجمت جماعة المايي - مايي جيديون عدداً من مواقع القوات المسلحة الكونغولية في إقليم مانونو وبوتو. وقد أدى الاقتتال الدائر وإزعاج السكان المحليين بإغارات متكررة من جانب القوات المسلحة الكونغولية وميليشيات المايي - مايي إلى زيادة أعداد المشردين في شمال ووسط مقاطعة كاتانغا.

### مقاطعة أورينتال

٢٦ - تزايدت حالات الانشقاق عن القوات المسلحة الكونغولية في منطقة إيتوري. ومع دخول ميليشيات جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري مناطق كانت في السابق تحت سيطرة القوات المسلحة الكونغولية، فإنها وسعت من نطاق وجودها في إقليم إيرومو الجنوبية. وفي بداية تموز/يوليه، ادعى كوبرا ماتاتا قائد الجبهة أنه مستعد لقبول إدماج الجبهة في القوات المسلحة الكونغولية، شريطة منحه عفواً عاماً. وقامت الجبهة، لاحقاً، بإعادة توزيع نفسها على ثلاث مناطق رئيسية هي أفيا، وبوكيرا ينجي، وغيتي من أجل تحديد الهوية. غير أنه حتى آخر تشرين الأول/أكتوبر لم يُلحَ أن هناك اتفاقاً تم التوصل إليه بشأن اندماج الجبهة في القوات المسلحة الكونغولية. وكانت هناك في إقليم جوغو تقارير تفيد بأن عنصراً سابقاً في اتحاد الوطنيين الكونغوليين يُعرف باسم العقيد هتلر، يقوم بتجنيد أفراد لجماعة مسلحة جديدة تُعرف باسم حركة المقاومة الشعبية في الكونغو، تضم مقاتلين سابقين من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما.

٢٧ - وانتقلت ميليشيات المايي - مايي سيمبا، التي يُقال إن قائدها صياد سابق غير مرخص يعرف باسم النقيب مورغان، من بافواسيندي إلى إقليم مامباسا. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه قامت عناصر من جماعة المايي - مايي سيمبا بمهاجمة محمية أو كابي للأحياء البرية بهدف السيطرة على مناطق التعدين الحرفي غير المشروع وأنشطة الصيد غير المشروع.

٢٨ - وقد أدى الضغط المستمر من جانب البعثة والقوات المسلحة الكونغولية، فضلاً عن اعتقال سيزار أتشيلاام قائد جيش "الرب" للمقاومة في ١٢ أيار/مايو من قبل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في أويلي العليا، إلى تقليص أنشطة الجماعة المسلحة. وانخفض عدد الحوادث المبلغ عنها فيما يتعلق بجيش "الرب" للمقاومة من ٣٨ حادثاً شهرياً في المتوسط بين شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو إلى ٢٠ حادثاً بين شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. وتبعاً لذلك، يُقدر أن جيش "الرب" يعمل بشكل رئيسي لإثبات بقائه،



ولكنه لا يزال ينشط في متنزه غارامبا الوطني ومثلث بانغادي - نجليما - نيانغارا. وكان جيش "الرب" موجودا أيضا في أويلي السفلى، ربما باعتبارها قاعدة خلفية للعناصر العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

### الوضع الإنساني

٢٩ - وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، زادت الاحتياجات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما مع تزايد حالات التشرد بسبب تجدد القتال وانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد زاد عدد المشردين داخليا من ١,٧ مليون نسمة إلى ٢,٢٤ مليون نسمة في بداية عام ٢٠١٢. وقد قامت فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٥ إلى ٩ آب/أغسطس.

٣٠ - وفي كيفو الشمالية، سُرد ما يزيد على ٢٦٠.٠٠٠ شخص نتيجة لتمرد حركة ٢٣ آذار/مارس. وإضافة إلى ذلك، فرّ ما يزيد على ٧٠٠.٠٠٠ شخص إلى رواندا وأوغندا. ولم يتمكن حوالي ٦٠.٠٠٠ طفل من العودة إلى المدرسة في أيلول/سبتمبر في كيفو الشمالية، إذ جرى إحراق ونهب ٢٥٨ مدرسة كانت تستخدم كماوى للمشردين داخليا أو كان يحتلها رجال مسلحون. وبلغ عدد المشردين داخليا في كيفو الجنوبية ما مجموعه ٨٤٥.٠٠٠ مشرد في ٣٠ أيلول/سبتمبر، مع حدوث ما يزيد على ١٩٨.٠٠٠ حالة تشرد جديدة في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس. وقد وقعت معظم حالات التشرد في إقليم كاليهي على حدود كيفو الشمالية. وعاد نحو ١٦٦.٠٠٠ مشرد داخلي إلى مواطنهم، لا سيما في إقليم شابوندا.

٣١ - وفي مقاطعة كاتانغا تدهور الوضع الإنساني منذ بداية عام ٢٠١٢ بسبب أنشطة الجماعات المسلحة، مما أدى إلى زيادة حادة في حالات التشرد. فقد زاد عدد المشردين داخليا فيها من ٥٥.٠٠٠ مشرد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ما يزيد عن ٢٢٤.٠٠٠ مشرد وقت كتابة هذا التقرير.

٣٢ - وواجهت مقاطعة أورينتال فاشية جديدة من فاشيات حمى الإيولا الترفية في منطقة بلدة إيزيرو في أويلي العليا، أصابت ٨١ شخصا، مات ٣٦ منهم في أواسط تشرين الأول/أكتوبر. وأعلنت وزارة الصحة رسميا في ١٧ آب/أغسطس عن وجود وباء، وأنشأت لجنا لتنسيق أنشطة الاستجابة على نحو عاجل، والوقاية من المرض واحتوائه.

٣٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه تم تطبيق شرط نزع صفة اللاجئ لانتفاء السبب عن اللاجئيين الأنغوليين العائدين إلى ديارهم. فقد أُعيد نحو ١٧ ٠٠٠ لاجئ من أنغولا إلى الوطن إعادة طوعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر أُعيد ٦ ٦٣٣ لاجئاً روانديا إلى وطنهم من كيفو الشمالية، في حين أُعيد ٢ ٤٢٥ لاجئاً آخرين إلى الوطن من كيفو الجنوبية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُعيد ٢٩ ٧٧١ لاجئاً كونغولياً إلى وطنهم من الكونغو إلى مقاطعة إكواتور، وذلك بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالتوازي مع ذلك، فرّ منذ أيار/مايو ما يزيد على ٣ ٠٠٠ لاجئاً من جمهورية أفريقيا الوسطى لانعدام الأمن في وطنهم، التماساً للجوء في مقاطعة إكواتور الشمالية.

٣٤ - واستمر طرد السلطات الأنغولية للمواطنين الكونغوليين. فوفقاً لسلطات المقاطعات طُرد ما يزيد عن ٣ ٥٠٠ كونغولي من كابيندا إلى مقاطعة الكونغو السفلى في الفترة بين أيار/مايو و ٧ آب/أغسطس، وطُرد نحو ٥٣ ٠٠٠ مواطن كونغولي في الفترة بين كانون الثاني/يناير و ٧ آب/أغسطس من خلال نقاط الحدود من أنغولا إلى باندونو، ومقاطعتي الكونغو السفلى، وكاسلي الغربية.

٣٥ - وظل من الصعب إيصال المساعدات الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وقوع ما لا يقل عن ١٧٠ حادثاً أمنياً ضد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية منذ بداية عام ٢٠١٢. غير أن التمويل العاجل المقدم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، مع تخصيص ٣٢ مليون دولار لمقاطعتي كيفو، ومقاطعتي أورينتال وكاتانغا، أتاح لوكالات المساعدة الإنسانية تقديم الغذاء والماء وغيرهما من الموارد الأساسية. ولم يتم تمويل خطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٢ إلا بنسبة ٥٢ في المائة في أواسط تشرين الأول/أكتوبر.

### التطورات الإقليمية

٣٦ - بناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقد رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الرئيس يوييري موسيفيني، رئيس أوغندا، قمة غير عادية لرؤساء دول وحكومات المؤتمر بشأن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١٥ تموز/يوليه في أديس أبابا. وفي بيان صدر في أعقاب القمة، شجب رؤساء دول وحكومات المؤتمر أعمال حركة ٢٣ آذار/مارس، واصفين إياها بالقوة السلبية، ومطالبين بعدم تقديم أي دعم إلى أي جماعة مسلحة "لزراعة المنطقة وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأخص". وحددوا نهجاً متعدد العناصر لحل الأزمة، بما في ذلك: توسيع آلية التحقق المشتركة لجميع أعضاء المؤتمر وتفعيلها؛ ونشر قوة دولية محايدة، بدعم من الأمم

المتحدة والاتحاد الأفريقي لاستئصال حركة ٢٣ آذار/مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وسائر الجماعات المسلحة وتأمين المناطق الحدودية؛ وإعادة تعيين مبعوثين خاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معنيين بمنطقة البحيرات الكبرى، وهما الرئيسان السابقان أوليسيجون أوباسانجو وبنجامين مكابا على التوالي. وعُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث قمم غير عادية أخرى للمؤتمر بشأن الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٧ - وعلى سبيل متابعة نتائج القمة الثانية غير العادية التي عقدها رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس في كمبالا، أنشئت لجنة فرعية من وزراء الدفاع برئاسة أوغندا. وقد كُلِّفت اللجنة الفرعية باقتراح خطوات عاجلة لوقف القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستحداث طرق لتنفيذ القوة الدولية المحايدة. وفي أعقاب اجتماع اللجنة الفرعية في يومي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس في غوما، قامت بعرض تقرير يدعو حركة ٢٣ آذار/مارس إلى وقف كل الأعمال العدائية، وإنهاء كل "الأنشطة المخالفة للدستور"، بما في ذلك تنصيب إدارة موازية، وعودتها إلى مواقعها العسكرية السابقة. واقترح إنشاء فريق تقييم عسكري لإجراء أعمال تقييم ميدانية، وتقديم مقترحات لنشر القوة الدولية المحايدة. واقترح أيضا "إعادة تقييم" اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٨ - وفي بيان صدر في أعقاب الدورة الثانية والثلاثين لقمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقودة في يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس في مابوتو، أدان رؤساء الدول والحكومات حكومة رواندا لدعمها المزعوم لحركة ٢٣ آذار/مارس، وكلفوا رئيس الجماعة الإنمائية، الرئيس أرماندو غيبوزا، رئيس موزامبيق، بزيارة كيغالي لإشراك حكومة رواندا في هذا الأمر.

٣٩ - وخلال القمة الاستثنائية الثالثة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقودة في كمبالا، في ٨ أيلول/سبتمبر، طُلب إلى رئيس المؤتمر مواصلة اتصالاته الدبلوماسية مع أطراف النزاع، بما فيها حركة ٢٣ آذار/مارس. وترديدا لذلك، دعا مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٣٣٥ الذي عُقد في ١٩ أيلول/سبتمبر إلى تنفيذ اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، على نحو فعال.

٤٠ - وفي غضون ذلك، أُطلقت آلية التحقق المشتركة الموسّعة في غوما في ١٤ أيلول/سبتمبر، بدعم من البعثة. وبدأ فريق التقييم العسكري، بدعم من الأمم المتحدة، عمله في غوما في ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن مفهوم لعمليات القوة الدولية المحايدة.

٤١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، ترأستُ اجتماعاً رفيع المستوى بشأن شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حضره ٢٦ وفداً، منها وفود الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعدد من بلدان البعثة المساهمة بقوات في مقاطعتي كيفو، وأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وقد أدان العديد من المشاركين حركة ٢٣ آذار/مارس وأي دعم خارجي يقدم لها ولسائر الجماعات المسلحة. وأكدوا أيضاً على الحاجة إلى حوار مستمر وبناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي حين أيد بعض المشاركين، بمن فيهم وفود جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعظم الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التبرير بإنشاء القوة الدولية المحايدة المقترحة من قبل المؤتمر الدولي، أبدى أعضاء آخرون مزيداً من الحرص بشأن الطرق العملية لتفعيل تلك القوة.

٤٢ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر عُقدت في كمبالا القمة الاستثنائية الرابعة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى. وأُعطى فريق التقييم العسكري أسبوعان إضافيان لإعداد مفهوم لعمليات القوة الدولية المحايدة. وطلب إلى رئيس المؤتمر الدولي، الاتصال بأعضاء المؤتمر، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسائر الشركاء الأفارقة للمساهمة بقوات في القوة وحشد المزيد من دعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما طلب إليه مواصلة جهوده الدبلوماسية مع كل الأطراف المعنية لإنهاء النزاع سلمياً. وشجع المشاركون آلية التحقق المشتركة الموسّعة على بدء عملها فوراً.

## ثالثاً - تنفيذ ولاية البعثة

### حماية المدنيين

٤٣ - إن نطاق الأزمة وحجمها في كيفو الشمالية، وتزايد التهديدات في أجزاء أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حدا بالبعثة على المسارعة إلى زيادة وتكثيف أنشطة وعمليات تهدف إلى حماية المدنيين الذين يتهددهم خطر وشيك. وواصلت البعثة نشر ٩٣ قاعدة لعمليات السرايا وقواعد عمليات مؤقتة و ٤٨ موقعاً من مواقع الأفرقة لإتاحة وجود وقائي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أتاحت وحدات الشرطة المشكّلة تدابير وقائية إضافية لأصول الأمم المتحدة وموظفيها وإدارة النظام العام حيثما اقتضى الأمر ذلك. هذا، وقد استخدمت القوة سلسلة من عمليات النشر المرن القصير الأجل، بما في ذلك قواعد عمليات متنقلة، ونشر وحدات قتالية ثابتة، مع التركيز غالباً على حماية "البقع الساخنة". وقد استحوذ عدد عمليات النشر هذه على أقصى قدر من موارد البعثة وقدراتها العملية.

٤٤ - وتم إنجاز مشروع التوسيع المستمر لشبكات الإنذار المجتمعية، بإقامة ١٦ وحدة إضافية في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أورينتال، وبذلك بلغ مجموع الوحدات ٣٦ وحدة. وأقيمت نظم للاتصال اللاسلكي العالي التردد في ١٢ قاعدة عسكرية للبعثة مزودة بنظم الاتصال اللاسلكي. ومنذ تموز/يوليه، تم استقدم ما مجموعه ١٤٧ مساعدا إضافيا من مساعدي الاتصال المجتمعي من أجل تعزيز الوجود للبعثة في مقاطعات كيفو الشمالية، والجنوبية، وأورينتال، وكاتانغا وإكواتور. وتم نشر ما مجموعه ٢٧ فريقا من أفرقة الحماية المشتركة في مقاطعتي كيفو ومقاطعة كيفو ومقاطعة أورينتال، في أشد المناطق تضررا من النزاع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وأعدت خطط لحماية المجتمعات المحلية على أساس نتائج هذه البعثات. وقامت البعثة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية والشركاء الرئيسيين، بإجراء عملية لوضع خطط الحماية في حالات الطوارئ فيما يتعلق بالتهديد الذي تمثله حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية.

### التطورات الانتخابية

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق تقدم متواضع في المضي قُدما بالمرحلة التالية للدورة الانتخابية. وترد تفاصيل هذا الموضوع في المرفق الأول لهذا التقرير.

### تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٤٦ - تحقّق تقدم محدود في تنفيذ مشاريع تحقيق الاستقرار في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، دعما لخطة الحكومة لتحقيق الاستقرار والإعمار في المناطق الخارجة من النزاع المسلح. ونظرا لانعدام الأمن السائد، تم تعليق المشاريع في إقليم روتشورو، وكيفو الشمالية، وتأخّر تنفيذها في مناطق أخرى، مثل محور ميني - هومبو، وكيفو الجنوبية.

٤٧ - وعُرض برنامج توطيد السلام رسميا على الحكومة في ٣٠ تموز/يوليه. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أُطلقت في مبوجي مايي، ومقاطعة كاساي الشرقية، آلية الأمم المتحدة لمنسقي المناطق، بحضور كبار المسؤولين الحكوميين، والمناخين، وممثلي الأمم المتحدة. وتم إنشاء ثلاثة مكاتب مشتركة في مقاطعات الكونغو السفلي، وكاساي الشرقية، وكاساي الغربية تحت سلطة منسقي المناطق التابعين للأمم المتحدة الذين يهدفون إلى المساعدة على تعزيز الكفاءة بالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، ودعم التحول التدريجي من حفظ السلام إلى بناء السلام والانتعاش الاقتصادي.

## التقدم المحرز صوب إرساء نهج منسق للأمم المتحدة وسد الثغرات الخطيرة في عملية بناء السلام

٤٨ - أنشئ رسمياً في ٦ حزيران/يونيه فريق التنسيق بين الجهات المانحة، وهو منتدى من أجل إجراء حوار رفيع المستوى وتحقيق توافق في الآراء بين الشركاء في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف والحكومة. وعقدت في ١٦ آب/أغسطس في كينشاسا حلقة دراسية بمناسبة إطلاق الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول المهشة ومشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها بلدا رائدا. وأعقبها حلقة عمل بقيادة الحكومة خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر لإعداد تقييم هشاشة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يعد الأساس التقني اللازم لتنفيذ الخطة الجديدة.

## حقوق الإنسان

٤٩ - لا تزال الأنشطة المسلحة الجارية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر بشكل سلبي على حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في كيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال. وبينما واصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش "الرب" للمقاومة ومختلف جماعات المايي - مايي ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، حدثت تطورات جديدة شملت تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية، وتصاعد أعمال العنف من قبل فصائل المايي - مايي رايما موتومبوكي في كل من مقاطعتي كيفو، وكذلك الهجمات العنيفة جداً التي شنتها فصائل المايي - مايي سبما في مقاطعة أورينتال.

٥٠ - وبعد أن سيطرت حركة ٢٣ آذار/مارس على أجزاء كبيرة من إقليم روتشورو، تم توثيق العديد من حالات انتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبت على يد عناصرها، شملت إعدامات بإجراءات موجزة، وحالات اغتصاب، وإساءة معاملة، وسخرة، وتجنيد قسري. وتعرض الذين أظهروا مقاومة لحركة ٢٣ آذار/مارس، لا سيما قادة المجتمعات المحلية وأعضاء المجتمع المدني، في غالب الأحيان إلى التهديد والاعتداء، وفي بعض الأحيان، إلى إعدام بإجراءات موجزة. وفي ٣٠ أيار/مايو، أدان الجيش في كيفو الجنوبية ١٣ من الضباط السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذين انشقوا عن القوات المسلحة الكونغولية في نيسان/أبريل. وحكم على ضابطين حكماً غيابياً بالإعدام، في حين حكم على ثمانية آخرين بالسجن مدى الحياة، وحكم على ثلاثة بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين و ٢٠ سنة، وأفرج عنهم جميعاً ما عدا واحد منهم من القوات المسلحة.

٥١ - وفي إقليم ماسيسي، في كيفو الشمالية، شنت جماعات مسلحة، لا سيما ميليشيات المايي - مايي رايا موتومبوكي وإلى درجة أقل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمايي - مايي نياتورا، سلسلة من الهجمات العنيفة والأعمال الانتقامية استهدفت مدنيين ينظر إليهم على أنهم يدعمون المعارضين، استناداً إلى هويتهم العرقية المفترضة. وجرى توثيق قتل المئات من المدنيين وحرق ونهب عشرات القرى في أكثر من ٧٥ هجوماً شنت في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر.

٥٢ - وفي تموز/يوليه، أُجريت تحقيقات في الهجمات التي شنتها جماعة المايي - مايي سمبا في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه في محمية أو كابي للأحياء البرية في إيبولو في مقاطعة أورينتال، والتي أسفرت عن مقتل ستة مدنيين، واغتصاب أكثر من ٥٠ امرأة، استخدم بعضهن كرفيق لأغراض الجنس، فضلاً عن اختطاف أكثر من ١٠٠ مدني استخدموا لنقل البضائع المنهوبة. وفتح المدعي العام العسكري تحقيقاً وأصدر مذكرة توقيف بحق "النقيب مورغان"، قائد جماعة المايي - مايي سمبا.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، ازداد عدد الانتهاكات المنسوبة إلى الجنود الكونغوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت معظم الانتهاكات أثناء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة. وقد أسيتت معاملة الأشخاص الذين يعتقد بأن لهم صلات مع حركة ٢٣ آذار/مارس أثناء القبض عليهم أو احتجازهم في مرافق القوات المسلحة الكونغولية ووكالة الاستخبارات الوطنية في كيفو الشمالية وأصيب واحد منهم على الأقل، وهو صبي يزعم أنه من رواندا، بجروح أثناء احتجازه في غوما في تموز/يوليه.

٥٤ - وفي الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة المهام التي أدارها نائب وزير العدل وحقوق الإنسان في مقاطعات إكواتور، وكاساي الغربية، وكاساي الشرقية، ومقاطعة أورينتال، وكيفو الجنوبية لإنشاء مكاتب اتصال على مستوى المقاطعات لحقوق الإنسان، ورصد حالة السجون وتوعية قوات الأمن الوطنية، والسلطات القضائية، والمجتمع المدني بشأن القانون الخاص بتجريم التعذيب.

٥٥ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس، وخلال مهمة مشتركة إلى إقليم أنغو، ومقاطعة أورينتال، أمر وزير الداخلية بتعليق تدابير طرد أفراد جماعة مبورورو الرعوية وتقييد حركتهم. وفي أيلول/سبتمبر، فتحت السلطات القضائية العسكرية تحقيقاً ضد عدد من الجنود الكونغوليين الذين يزعم أنهم تورطوا في ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد أفراد الجماعة المذكورة.

٥٦ - ولا تزال حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية محفوفة بالمخاطر. ففي ١٧ تموز/يوليه، في كينشاسا، بدأت المحكمة العسكرية العليا تنظر في دعوى الاستئناف في قضية مقتل فلوريير شيبيا، المدافع عن حقوق الإنسان الكونغولي واختفاء سائقه فيديل بازانا، مع استمرار الشواغل الخطيرة المتعلقة بالتدخل في العملية القضائية. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المحكمة قرارات أولية بشأن الاستئناف، وقررت رفض طلب المدعين إثبات تورط الجنرال جون نومي في القضية، وهو مفتش عام سابق بالشرطة الوطنية الكونغولية، أُوقف عن العمل في عام ٢٠١٢.

### العنف الجنسي

٥٧ - وثقت بعثة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني قضايا العنف الجنسي التي شملت ما لا يقل عن ٣٩٨ ضحية، منهم ١٨٢ طفلاً، والتي يزعم أن الجماعات المسلحة أو قوات الأمن الوطنية قد ارتكبتها خلال الفترة بين أواسط أيار/مايو وأيلول/سبتمبر. وقد أُلقي القبض على ما لا يقل عن ٣١ من الجناة المزعومين المتورطين في ٢٨ قضية موثقة، وقعت ٢٦ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبسبب الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يكن من الممكن إجراء بعثات للتحقيق في جميع مزاعم ارتكاب أعمال العنف الجنسي.

٥٨ - واستمر تقديم المساعدة من قطاعات متعددة إلى الناجين من ضحايا العنف الجنسي وتدريب موظفين متخصصين على البروتوكولات الوطنية المتعلقة بالمعايير الدنيا للمساعدة الطبية والنفسية الإقليمية في كينشاسا وكيفو الجنوبية. وبصرف النظر عن التحسينات التي أجريت، لا يزال الضحايا يعانون من صعوبات في الوصول إلى المرافق الصحية أو الحصول على العلاج المجاني أو المنخفض التكلفة. وفي كيفو الشمالية، أدت الظروف الأمنية إلى تقييد قدرة الضحايا تقييداً خطيراً على الحصول على المساعدة الطبية وغيرها.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة سلسلة من الدورات التدريبية لما مجموعه ٥٣٠ جندياً كونغولياً، ولـ ٤٠٠ قاضٍ و ٧٨٥ ضابط شرطة على منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له.

### الأطفال والتزاع المسلح

٦٠ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بازدياد انتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد القسري للأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وفُصل ما مجموعه ٥٣٨ طفلاً (٤٩١ ذكور و ٤٧ إناث)، أو فروا من القوات والجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل زيادة كبيرة قياساً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت



القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش "الرب" للمقاومة، وجماعات المايي - مايي، وحركة ٢٣ آذار/مارس الطرف الرئيسي في تجنيدهم. وأطلق سراح ٦١ طفلاً من القوات المسلحة نتيجة عمليات الفرز التي أجريت في مراكز التدريب في كانانغا وكامينا. وأوضحت المقابلات التي أجريت مع ٤٤ من الأطفال والبالغين الذين كانوا مرتبطين في السابق بحركة ٢٣ آذار/مارس، أن تجنيد القصر بطريقة منهجية، بما فيهم الفتيات، وكذلك حوادث قتل الأطفال وتشويههم، ولا سيما في إقليم روتشورو في كيفو الشمالية.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية عن قتل ٣٧ طفلاً وتشويه ٣٥ آخرين. ووثقت البعثة أيضاً حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد ١٥٧ طفلاً في سياق النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الجناة المزعومون الرئيسيون من القوات المسلحة الكونغولية (٤٩ حالة) وجماعة المايي - مايي سمبا (٤٣ حالة). وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد من فصلوا نتيجة عملية الفرز التي أجرتها البعثة للمرشحين للتجنيد من قبل القوات المسلحة الكونغولية ١١٦ فرداً (بينهم فتاتان) كانوا دون ١٨ سنة من العمر.

٦٢ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة واليونيسيف في كينشاسا خطة عمل لمكافحة تجنيد الأطفال من جانب قوات الأمن الوطني.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٦٣ - انخفضت المشاركة الطوعية في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بسبب تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس وما نجم عن ذلك من انخفاض الضغط العسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة. كما تقلصت حملات التوعية بعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في المناطق التي تسيطر عليها حركة ٢٣ آذار/مارس بسبب الحالة الأمنية فيها. ومن أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر، أعيد ٤٩٤ مقاتلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ٧٥٥ من معاليهم إلى ديارهم.

٦٤ - ومنذ ٢٣ أيار/مايو، تلقت البعثة ٥٩ من المنشقين عن حركة ٢٣ آذار/مارس، من بينهم ١٨ طفلاً في مخيم غوما الانتقالي. وزعم ٥٦ من المنشقين أنهم مواطنون روانديون، وقال معظمهم إن تجنيدهم جرى في رواندا وأن الباقين جرى تجنيدهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وباعت بالفشل عدة محاولات لإعادة المقاتلين الروانديين من حركة ٢٣ آذار/مارس إلى أوطانهم في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وفي أيلول/سبتمبر، غادر معظم

هؤلاء المقاتلين. محض إرادتهم المخيم الانتقالي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

٦٥ - وظلت أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الرسمية معلقة عقب اتخاذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قراراً بوقف البرنامج الوطني. إلا أنه في الفترة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر، استقبلت البعثة ٧٦٠ من المقاتلين الكونغوليين ومعاليهم ونزعت سلاحهم كان من بينهم ٢٠٩ أفراد كونغوليين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يسعون طوعاً إلى تسريح أنفسهم، وكان هناك ٢٤٠ من الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة.

٦٦ - وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٢٨ من القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢)، تقوم البعثة بوضع معايير لقياس التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وأثرها على قوة الجماعات المسلحة الأجنبية. ومع استمرار أنشطة التوعية وزيادة التنسيق بين أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، والعمليات العسكرية، بالإضافة إلى أنشطة الشركاء الآخرين، تتوقع البعثة إعادة ما متوسطه ١٠٠ من المقاتلين الأجانب ومعاليهم شهرياً إلى أوطانهم.

### دعم عمليات القوات المسلحة الكونغولية ضد الجماعات المسلحة

٦٧ - واصلت البعثة تقديم طائفة واسعة من الدعم، شملت إسداء المشورة للقوات المسلحة الكونغولية، على المستوى القيادي والتعبوي على حد سواء. وتركز دعم البعثة على جهود القوات المسلحة الرامية إلى مكافحة واحتواء تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية، وقُدِّم وفقاً لأحكام سياسة بذل العناية الواجبة التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ورداً على تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، نقلت القوات المسلحة إلى كيفو الشمالية عدداً من الأعتدة شملت قوات، بمساعدة من البعثة في بعض الحالات. ودعمت البعثة القوات المسلحة في تخطيط العمليات وإجلاء المصابين، وساعدتها بعد ذلك بإمدادها بالوقود وحصص الإعاشة. وفي جنوب إيرومو، في أوائل أيار/مايو، قدمت البعثة دعماً لوجستياً إلى كتيبتين للقوات المسلحة الكونغولية عندما كانت تستعد لطرد جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري من هذه المنطقة. وفي بحيرتي تنغانيقا وكيفو، أجرت الوحدات النهرية التابعة للبعثة عمليات مشتركة مع القوات البحرية الكونغولية، لردع أنشطة الجماعات المسلحة على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة.

## الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٨ - نتيجة للأزمة في كيفو الشمالية، ازداد التلوث الناجم عن الذخائر غير المنفجرة في أقاليم ماسيسي وواليكالي وروتشورو. ففي الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، دمرت البعثة ٢٨٤ من الذخائر غير المنفجرة في تلك المناطق. علاوة على ذلك، فإنه في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، دمرت البعثة ٣١ لغما، و ١١ ٠٢٩ من الذخائر غير المنفجرة، وقدمت دورات توعية بالمخاطر إلى ٢٦ ٠٧٨ شخصا.

## الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن

٦٩ - تواصل البعثة تعاونها مع الشرطة الوطنية الكونغولية، فإنها تستكشف في الوقت نفسه مبادرات جديدة مع وزير العدل وحقوق الإنسان، إلا أن الفرص المتاحة لدعم جهود الإصلاح في قطاع الأمن محدودة بسبب التركيز على الجهود الرامية للتصدي لتمرد حركة ٢٣ آذار/مارس. ويرد التقدم المحرز في إصلاح وتعزيز قطاعي الأمن والعدالة بمزيد من التفصيل في المرفق الثاني من هذا التقرير.

## الشرطة

٧٠ - أعادت شرطة الأمم المتحدة تشكيل نشرها من أجل تعزيز المشاركة في الآليات المختلفة لحماية المدنيين. وأغلق قطاع باندونديو في الجزء الغربي من البلد، على حين فتحت قطاعات فرعية جديدة في دونغو ومقاطعة أورينتال وكامينا ومقاطعة كاتانغا في الشرق، حيث تأخذ التحديات التي تواجه الحماية في الازدياد.

٧١ - وبناء على طلب الشرطة الوطنية الكونغولية، أجرت شرطة الأمم المتحدة دورات تدريبية في الفترة من ١٠ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر لتجديد معلومات ١ ٦٨٥ من أفراد الفيلق الوطني للتدخل في مجال السيطرة على الحشود وأساليب التدخل، فضلا عن أساليب حماية كبار الشخصيات في إطار الاستعدادات الأمنية لمؤتمر القمة الفرنكوفونية الرابع عشر. وفي أيلول/سبتمبر، أطلقت شرطة الأمم المتحدة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، برامج للتدريب الأساسي لنحو ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أكملت شرطة الأمم المتحدة، بمشاركة من الشرطة الوطنية ومكتب خدمات المشاريع، تدريب ٢٩١ فرداً، منهم ٢٤ امرأة، أدمجوا من مختلف الجماعات المسلحة في إطار اتفاقات السلام المبرمة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

## المؤسسات القضائية والإصلاحات

٧٢ - واصلت البعثة دعم السلطات القضائية الكونغولية في إجراء عمليات التفتيش القضائي وتنظيم المحاكم المتنقلة للمساعدة في تخفيض العدد الكبير جدا من المحتجزين قبل المحاكمة. وتبعا لذلك، حرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسوية ٥٧٠ حالة من حالات الاحتجاز غير القانونية وإصدار ٨٩ حكما.

٧٣ - وفيما يتعلق بالقضاء العسكري، تعمل خلايا البعثة الخمس المعنية بدعم عمليات المقاضاة بكامل طاقتها. ولقد تلقت من مكتب كبير المدعين العسكريين الكونغوليين ٢٠ طلبا رسميا للحصول على المشورة والمساعدة في مجال التحقيقات وتعكف حاليا على تجهيزها. وتتصل تلك الطلبات بجرّام خطيرة بينها الجرائم التي يُدعى أن أفراد القوات المسلحة ارتكبوها.

٧٤ - ولا يزال أمن السجون يشكل تحديا رئيسيا، وخصوصا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شن مقاتلو حركة ٢٣ آذار/مارس وجماعة المائي - مائي هجمات منفصلة في ٨ و ١٨ تموز/يوليه على التوالي أدت إلى فرار جميع السجناء من سجن روتشورو وواليكالي. وفي غوما، ساهمت البعثة في تعزيز الأمن مؤقتا في السجن المركزي. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، فر ٦٧ من أصل ١١٠ سجناء من سجن آرو بعد اندلاع احتجاجات عنيفة من جراء سوء الأحوال المعيشية والاكتظاظ.

## الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٧٥ - في ٢٦ تموز/يوليه، قررت الحكومة إعطاء الأولوية لإنشاء مراكز تجارية تقع تحت سيطرة الدولة للمعادن المستخرجة حرفيا في المناطق الخالية من النزاعات في مقاطعتي مانبيما وكاتانغا، بدلا من مقاطعتي كيفو. وقد أدى هذا القرار إلى تأجيل الإنشاء المقرر سابقا للمراكز التجارية في منطقتي نجينغيا وإتييرو في إقليم واليكالي، بكيفو الشمالية، إلى حين تحسن الحالة الأمنية هناك. وفي أوائل آب/أغسطس، بدأت البعثة مساعدة وزارة المناجم في التحقق من أن مواقع التعدين في مانبيما وكاتانغا خالية من الجماعات المسلحة أو قوات الأمن.

## عملية التقييم المشتركة

٧٦ - في أيلول/سبتمبر، اضطلع ممثلو البعثة والحكومة ببعثات مشتركة لأفرقة التقييم. وجرى تقييم الحالتين الأمنية والإنسانية والتقدم المحرز في بسط سلطة الدولة في ٢٧ إقليمًا ومنطقة في جميع أنحاء مقاطعتي كيفو ومقاطعتي أورينتال وكاتانغا.

٧٧ - وأخذت أفرقة التقييم المشتركة علما بالتغيرات في الحالتين الأمنية والإنسانية في جميع أنحاء المقاطعات التي جرى تقييمها، كما هو مبين في الفرع الثاني من هذا التقرير. ولاحظت أن التعديلات التي أجريت على نشر البعثة استجابت للاحتياجات المتعلقة بتنفيذ ولاية البعثة بشكل عام. وساهمت العملية في زيادة التعامل البناء بين الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية.

### نشر البعثة

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت البعثة أصول قواتها بما يتماشى مع ولاية حماية المدنيين المنوطة بها في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أورينتال، ولا سيما لمواجهة التهديدات الناشئة من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية على حد سواء. وقد هيمنت على الحالة ضرورة الاستجابة لتمرد حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية.

٧٩ - وقامت البعثة بعمليات نقل القوات من كل من اللواء الغربي ولواء إيتوري إلى كيفو الشمالية لتعزيز قدرات القوات المسلحة الكونغولية وردع أي هجوم على غوما، وتزويد لواء كيفو الشمالية بالمزيد من المرونة التعبوية. وأعدت البعثة أيضا تشكيل احتياطي قواتها قدر الإمكان، بنقل قوات إلى غوما. وحافظت البعثة على أشكال وجودها في إقليم روتشورو وعززت مواقعها في المناطق المتاخمة في كيفو الشمالية لدعم جهود القوات المسلحة الكونغولية الرامية إلى منع المزيد من تقدم حركة ٢٣ آذار/مارس جنوبا نحو غوما، وشرقا نحو معقل الحركة في ماسيسي، وشمالا نحو رويندي.

٨٠ - وأكملت حكومة أوكرانيا نشر أربع طائرات عمودية هجومية لصالح البعثة، اثنتان منها في غوما. ونُقلت طائرتان عموديتان عسكريتان للخدمات من بونيا إلى غوما. وفي مقاطعة أورينتال، نقلت البعثة بعض الجنود والمراقبين العسكريين إلى أويلي السفلى، حيث أُرست وجوداً أولياً في كل من أنغو وبوتا من أجل تحسين الوعي بالحالة الميدانية. وفي آب/أغسطس، نشرت طائرة عمودية ثالثة للخدمات من أوروغواي لصالح البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت سفينة تابعة للبعثة تبحر في بحيرة تنغانيقا طور التشغيل الكامل في حزيران/يونيه.

### ملاحظات

٨١ - لا يزال تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس الذي بدأ في نيسان/أبريل يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، وربما يستمر لبعض الوقت. وأشعر بقلق بالغ من أن حركة ٢٣ آذار/مارس تواصل تعزيز سيطرتها الفعلية في إقليم روتشورو، بكيفو الشمالية، وهي تحاول توسيع انتشارها وتشكيل تحالفات مع جماعات مسلحة في أماكن أخرى. وفي أجزاء أخرى من شرق جمهورية الكونغو

الديمقراطية، تستغل الجماعات المسلحة حالات الفراغ الأمني لإعادة التعبئة والتجنيد وتوسيع هجماتها في مقاطعتي كيفو، وكذلك في إيتوري. ويجدر بالملاحظة على وجه الخصوص، أنه في حين أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال ضعيفة نسبياً من جراء تضافر الضغط العسكري والقضائي والجهود النشطة التي تضطلع بها البعثة لتشجيع عمليات الانشقاق، فإن الأزمة التي سببتها حركة ٢٣ آذار/مارس تهيئ الفرص للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا لإعادة احتلال بعض المناطق والبحث عن تحالفات جديدة يمكن أن تؤدي إلى تنشيطها بما يهدد المدنيين. وقد أدى تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس وآثاره إلى ضياع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات الأمن والاستقرار والمصالحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال الحالة هشة للغاية مع استمرار خطر تجدد اندلاع القتال.

٨٢ - وأشعر بانزعاج بالغ إزاء العواقب الإنسانية لتمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، ومن نطاق وحجم معاناة السكان في كيفو الشمالية وأجزاء أخرى من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشتد الهجمات الانتقامية على المدنيين، وهو ما يؤجج دورات الكراهية والعنف بين المجتمعات المحلية المختلفة. وأصبحت المنظمات الإنسانية أيضاً على نحو متزايد هدفاً للهجمات والقيود على حرية حركتها. وإني أدين بشدة أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى بحق المدنيين، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وغيرها من أشكال إساءة معاملة الشيوخ المحليين والمسؤولين الإداريين وغيرهم ممن يحاولون مقاومة السيطرة التي تحاول فرضها. وفي هذا السياق، لا تزال أعمال العنف الجنسي المنتشرة على نطاق واسع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما تلك التي ترتكبها الجماعات المسلحة، تشكل مبعثاً جدياً للقلق. ويشكل الأطفال أيضاً هدفاً لهذه الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة ٢٣ آذار/مارس، بغرض التجنيد القسري وعمليات القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

٨٣ - ومما يزعجني بالمثل استمرار ورود تقارير عن تقديم دعم خارجي لحركة ٢٣ آذار/مارس. وأرحب بالإدانة القوية الصادرة عن عدد من الدول الأعضاء لأي دعم يقدم لحركة ٢٣ آذار/مارس وغيرها من القوات التي تؤدي دوراً سلبياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعو جميع من تقع عليهم المسؤولية إلى وضع حد فوري ودائم لهذه المساعدة المزعزعة للاستقرار. وسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية مصونتان ويجب أن تحترمهما جميع البلدان احتراماً كاملاً.

٨٤ - ولا يمكن حل هذه الأزمة بالوسائل العسكرية وحدها، على الرغم من أهمية الرد العسكري المناسب لنشاط حركة ٢٣ آذار/مارس، بما في ذلك السعي إلى حماية المدنيين من هجمات أخرى. وشكل الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي ترأسته في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر فرصة هامة لتيسير إجراء المزيد من الحوار بين الشركاء الدوليين والإقليميين، بهدف تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ويعتبر الحوار والتعامل البنائين بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، وخاصة رواندا، أمرا حيويا في هذا الصدد. وسأواصل، مع ممثلي الخاص، بذل مساعي الحميدة دعما للجهود الإقليمية وسأستكشف، عند الاقتضاء، آليات دبلوماسية أخرى رفيعة المستوى تحقيقا لهذه الغايات، وذلك حسبما طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2012/22).

٨٥ - وأرحب بمبادرات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي تجتمع دوله الأعضاء على نحو متكرر على أعلى المستويات، وتناوب على بذل الجهود الرامية إلى حل الأزمة. وتساعد الجهود التي يبذلها المؤتمر على استمرار الحوار بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى وصد المزيد من الهجمات العسكرية التي تشنها حركة ٢٣ آذار/مارس. وتحت قيادة المؤتمر، يجري تعزيز آليات بناء الثقة مثل آلية التحقق المشتركة الموسعة. وإني أحث جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والأعضاء الجدد في آلية التحقق المشتركة الموسعة، على العمل بفعالية في إطار هذه الآلية لمعالجة شواغلهم الأمنية المتبادلة. وأشجع أيضا المؤتمر على مواصلة تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي اعتمده في عام ٢٠٠٦ والذي يتناول قضايا إقليمية رئيسية مثل استغلال الموارد الطبيعية وعودة اللاجئين والتكامل الاقتصادي.

٨٦ - وينبغي أيضا إدخال المزيد من التحسينات على اقتراح المؤتمر نشر قوة دولية محايدة لاستتصال القوى السلبية وتأمين المنطقة الحدودية، وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية الرئيسية. وتقوم الأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني واللوجستي لهذا الجهد، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي. وإني أشجع الشركاء الدوليين والإقليميين على التعامل مع المؤتمر في هذه المبادرة وما يتعلق بها من مبادرات، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمانة التنفيذية للمؤتمر. وستواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لأفريقيا الوسطى.

٨٧ - وينبغي أيضا أن تظل المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حركة ٢٣ آذار/مارس عنصرا رئيسيا لأي حل دائم للأزمة. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحميل قيادة حركة ٢٣ آذار/مارس المسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها. وفي هذا الصدد، أرحب بنية مجلس الأمن تطبيق جزاءات تستهدف قيادة حركة ٢٣ آذار/مارس الذين ينتهكون نظام الجزاءات، وحظر توريد الأسلحة، على نحو ما أعرب عنه في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأشجع كذلك الدول الأعضاء على أن تقدم، في أقرب فرصة ممكنة، مقترحات إدراج إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية حسبا طلب المجلس في بيانه الرئاسي. وفي سياق مستقل ووفقا للبيان الرئاسي، أعترزم أن أقدم تقريرا خاصا عن خيارات ممكنة وما يترتب على تلك الخيارات من آثار بشأن تعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين والإبلاغ عن عمليات تدفق الأسلحة والأعتدة ذات الصلة عبر الحدود، وذلك قبل تقديم تقرير العادي المقبل إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٨٨ - وثمة أيضا حاجة ملحة إلى إجراء إصلاحات رئيسية إضافية لتعزيز وجود الدولة وبناء قدراتها، بما في ذلك الجيش. وعلى الرغم من الحالة المتدهورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحث الحكومة على تعزيز سلطة الدولة في هذا المجال. ولا يزال من المهم للغاية الإسراع بنشر أفراد الشرطة وموظفي قطاعي العدالة والسجون لدى الهياكل المنجزة ضمن إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بمساعدة من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وتعبئة الموارد اللازمة للحفاظ على سير عمل هذه المؤسسات. وباشرت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، والسلطات الكونغولية والشركاء الآخرين، بإجراء استعراض استراتيجي للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢). وسترد استنتاجات الاستعراض وتوصياته في مرفق خاص لتقرير المقبل الذي سأقدمه إلى المجلس في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٨٩ - وأبرز تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس ضرورة زيادة قدرة مؤسسات القطاع الأمني الكونغولية، وخاصة القوات المسلحة، وتعزيز أهليتها المهنية وتماسكها، كما أبرز أن من مصلحة الحكومة القيام بذلك. وأرحب بهذه الدينامية، وأشجع الشركاء على العمل بشكل وثيق مع الحكومة فيما يتعلق بهذه المسألة. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر اتباع نهج شامل للإصلاح العسكري أمرا ضروريا لاستكمال الجهود المبذولة في قطاعي الشرطة والعدالة. وثمة حاجة محددة ضمن هذا النهج الشامل إلى استعراض النموذج والبرنامج الحاليين، للتسريح/إعادة إدماج المدنيين، اللذين لم يحققوا سوى تقدم محدود في التعامل مع الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة الكونغولية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة



تقديم المساعدة لهذه الجهود، وتُقدّم مقترحات محددة في هذا الصدد في المرفق الثاني لهذا التقرير. وأدعو شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الرئيسيين إلى تقديم دعم متزايد ومستمر في هذا الصدد.

٩٠ - وأشجع أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل بشكل وثيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل أن تعتمد على وجه السرعة الصيغة النهائية لبرنامج توطيد السلام وتبدأ في تنفيذه بعد إنشاء مكاتب الأمم المتحدة المتكاملة في مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الغربية وكاساي الشرقية، بطرق منها تعبئة موارد إضافية.

٩١ - ويتقلص وجود جيش "الرب" للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير، لكن دون القضاء عليه. ولذلك فمن الضروري مواصلة السعي الدؤوب إلى توحيد هذه المجموعة المسلحة. وإني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز دعمها للمبادرة التي أطلقتها فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والعمل بنشاط مع البلدان المشاركة في فرقة العمل الإقليمية بشأن كيفية تعزيز تنفيذ المبادرة. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة الكونغولية من أجل حماية المدنيين من جيش "الرب" للمقاومة في مقاطعة أورينتال، بما في ذلك خلال فترة أعياد نهاية السنة.

٩٢ - ولا يزال من الأهمية بمكان أن تضمن السلطات الكونغولية إجراء الانتخابات في المقاطعات وعلى الصعيد المحلي في حينها وبطريقة تتسم بالموثوقية والشفافية. وسيكون ذلك هاما لاستعادة ثقة الشعب الكونغولي بمؤسسات البلد والعملية الديمقراطية فيه، وتعزيز الحوكمة على صعيدي المقاطعات والمناطق المحلية. ولم يجرز سوى تقدم محدود في إعادة النظر في الإطار القانوني للعملية الانتخابية، وهي خطوة أولى هامة في سياق تهيئة الظروف اللازمة لاستكمال الدورة الانتخابية الحالية. وإني أشجع على مواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية بهدف مراجعة التشريعات الانتخابية الأساسية على وجه السرعة، وبالتالي تعزيز مصداقية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأود أيضا تشجيع السلطات الكونغولية على إحياء لجنة الشراكة الانتخابية. بمجرد إقرار الإطار القانوني المنقح.

٩٣ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، روجر ميس على حسن قيادته، وجميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم في دعم تحقيق استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للبعثة، وبخاصة الدول الأعضاء التي نشرت مؤخرا عتادا جويًا إضافيًا أو تعهدت بذلك، والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية التي تواصل تقديم دعم قيم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## المرفق الأول

### الانتخابات

#### أولاً - مقدمة

- ١ - حدد المجلس، على النحو الموصى به في تقريره السابق (S/2012/355)، المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، السياق الذي ينبغي أن تُجرى فيه انتخابات نزيهة على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ من قراره ٢٠٥٣ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- ٢ - ويُقدّم هذا المرفق عملاً بالفقرة ٢٨ من القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس أن أقدم تقريراً عن العملية الانتخابية على النحو المبين في الفقرة ١٦ من القرار. وقرر المجلس أيضاً أن يخضع الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو للتقييم والاستعراض باستمرار تبعاً للتقدم الذي تحرزه السلطات الكونغولية، على صعيد تعزيز مصداقية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والاتفاق على خطط تنفيذية قابلة للتطبيق، واعتماد جدول زمني واقعي للانتخابات، ومواصلة كفالة الوصول الكامل للمراقبين وممثلي الأحزاب السياسية إلى جميع المواقع والعمليات الانتخابية. وأشار المجلس أيضاً إلى دور المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص في تشجيع الحوار السياسي الشامل وتيسيره.

#### ثانياً - التطورات الانتخابية

##### التطورات التشريعية وأنشطة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة

- ٣ - في تقريره السابق (S/2012/355)، وفي أعقاب المخالفات والمزاعم المتعلقة بالغش التي أبلغت عنها أفرقة المراقبين الوطنيين والدوليين فيما يتعلق بسير انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الرئاسية والتشريعية، دعوت السلطات الكونغولية إلى كفالة إجراء الانتخابات على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي بطريقة تتسم بالنزاهة والشفافية. وعلى نحو ما أشرت في تقريره، قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عدة توصيات في حلقة عمل عُقدت في نيسان/أبريل بهدف تعزيز شفافية ونزاهة الانتخابات على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي.

٤ - وبعد أن بّنت محكمة العدل العليا في ٢٥ نيسان/أبريل في النتائج النهائية لـ ٤٨٢ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية التي عددها ٥٠٠ مقعد، طلبت المحكمة في ٣ أيار/مايو من اللجنة الانتخابية نشر النتائج المبدئية لبقية الدوائر الانتخابية الست في خمس مقاطعات والتي شملت ما مجموعه عشر مقاعد شاغرة. وأعلنت المحكمة النتائج النهائية لهذه المقاعد في ٨ أيلول/سبتمبر.

٥ - وفي ٦ حزيران/يونيه، أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة جدولاً زمنياً يشير إلى أن انتخابات المقاطعات ستجرى في النصف الأول من عام ٢٠١٣، بدءاً بالانتخابات المباشرة لمجالس المقاطعات في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. ووفقاً لهذا الجدول، فمن المقرر إجراء الانتخابات المحلية في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦ - وفي ٤ تموز/يوليه، عقب قيام الجمعية الوطنية باستعراض التقرير السنوي للجنة الانتخابية، أصدرت الجمعية عدداً من التوصيات بشأن العملية الانتخابية موجهة إلى اللجنة الانتخابية والبرلمان والحكومة ومكتب المحاسبة الحكومي خلال دورتها الاستثنائية. وطلب إلى اللجنة الانتخابية، فيما طلب، تعليق الجدول الزمني للانتخابات ريثما يوضع الإطار القانوني الجديد للانتخابات. وطلب منها أيضاً الإعداد للانتخابات الفرعية لشغل المقاعد الشاغرة الثمانية المتبقية في الجمعية الوطنية. وتقع هذه المقاعد في دائرتين انتخابيتين ألغت المحكمة العليا فيهما على النحو التالي: مقعد واحد شاغر في إقليم بيفالي، بمقاطعة إكواتور، وسبعة مقاعد في إقليم ماسيسي، بمقاطعة كيفو الشمالية.

٧ - وفي ٤ آب/أغسطس، ارتأت اللجنة أنه لن يكون من الممكن إجراء انتخابات فرعية في ماسيسي بسبب انعدام الأمن هناك. ولاحقاً، وجهت المحكمة في ١٨ أيلول/سبتمبر، أمراً إلى اللجنة بإبطال قرارها القاضي بإلغاء النتائج في ماسيسي، وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت اللجنة النتائج المبدئية للدائرة الانتخابية. وتدرس المحكمة حالياً الطعون المقدمة في هذا الصدد، ويُتوقع إعلان النتائج النهائية في أواسط كانون الأول/ديسمبر.

٨ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الجمعية الوطنية في افتتاح الدورة العادية للبرلمان أن الجمعية ستعطي الأولوية لاعتماد التشريعات الخاصة بتعديل القانون الأساسي المتعلق بتنظيم وتشغيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قبل نهاية الدورة. واعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون المذكور في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وهو معروض حالياً على مجلس الشيوخ. ويتوخى القانون مشاركة المجتمع المدني مشاركة واسعة في عمل لجنة حقوق الإنسان، ويهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتمثل التعديلات المقترحة فيما يتصل باللجنة

الانتخابية المستقلة أهم خطوة نحو إعادة هيكلة اللجنة وإصلاحها، وتحديد سبل المضي قُدماً من حيث التوقيت، وأعمال التحضير، والتنظيم العام لانتخابات نزيهة وديمقراطية على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي. وستكون الصياغة المحددة لهذا القانون المرتقب وتنفيذه عنصراً بالغ الأهمية فيما يخص نظر البعثة والشركاء الدوليين في أفضل سبل دعم عملية الانتخابات.

٩ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء مشروعاً معدلاً لقانون اللجنة الانتخابية قُدّم إلى البرلمان في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وبدأت الجمعية الوطنية مراجعة قانون اللجنة الانتخابية في وقت مبكر من الدورة الحالية. وسرعان ما ظهرت الخلافات بين الأغلبية والمعارضة بشأن كيفية إعادة هيكلة اللجنة، بما في ذلك اقتراح هيكل رقابي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت قيادة الجمعية الوطنية لجنة خاصة تتألف، ضمن ما تتألف، من رؤساء الأغلبية الرئاسية والمجموعات البرلمانية المعارضة، بهدف تضييق شقة الخلافات بينها فيما يتعلق بمقترحات لتعديل قانون اللجنة الانتخابية. وشملت نقاط الخلاف التشكيل المحدد للمجلس التنفيذي للجنة، وإنشاء هيئة عامة. وأفادت التقارير بإحراز تقدم في المحادثات بشأن هذه المسائل الرئيسية.

١٠ - وفي غضون ذلك، أجرت اللجنة انتخابات غير مباشرة لاختيار حاكمي مقاطعتي الكونغو السفلى وأورينتال في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبلغ عدد المرشحين لمنصب الحاكم في الكونغو السفلى ١٦ مرشحاً. وكان من بينهم ديو نكوسو كوتزي بيكاوا القوائم بأعمال الحاكم، الذي ترشح بوصفه مرشح الأغلبية الرئاسية الذي يحظى بالتأييد الرسمي تحت راية حزب التجمع من أجل تعمير الكونغو و ١٥ مرشحاً مسجلين كمستقلين، يرتبط بعضهم بالأغلبية وبعضهم الآخر بالمعارضة. وعُقدت جولة إعادة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بين ديو نكوسو كوتزي بيكاوا، القوائم بأعمال الحاكم، وبين جاك مبادو نسيو، وهو مرشح مستقل ينتمي إلى حزب من أحزاب الأغلبية (الاتفاق من أجل التحالف مع الحلفاء)، وهو أيضاً برلماني وحاكم سابق. وفاز المرشح الثاني بحوالي ٦١ في المائة من الأصوات، وفقاً للنتائج المبدئية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية.

١١ - وفي مقاطعة أورينتال ترشح خمسة مرشحين لمنصب الحاكم. وكان من بينهم أربعة كمستقلين، أما المرشح الخامس فهو جان بيير موكومي دارويزي وهو برلماني ووزير سابق تقدم كمرشح عن حزب الشعب للإعمار والديمقراطية وحظي رسمياً بتأييد الأغلبية الرئاسية. وأجريت جولة إعادة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بين المرشح المستقل جان سعدي بامانيسا، الذي ينتمي إلى حزب الحركة الاجتماعية من أجل التجديد، وهو أيضاً حزب في تحالف الأغلبية. وفاز الأخير بهامش صغير، حيث حصل على حوالي ٥١ في المائة

من الأصوات، وفقا للنتائج المبدئية التي نشرتها اللجنة. وفي حال عدم تقديم التماس للطعن في نتائج أي من انتخابي الحاكم، فيمكن إعلان النتائج النهائية في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر.

١٢ - وبدأت اللجنة الانتخابية الوطنية الإعداد للانتخابات الفرعية في بيفالي، التي ما زال يتعين إعلان موعد إجرائها. وتُعدّ اللجنة أيضا لانتخابات حاكم كل من مقاطعتي كاساي الغربية في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وكيفو الجنوبية في موعد يعلن عنه لاحقا.

١٣ - وما زالت أنشطة اللجنة متعثرة بسبب العجز المالي. إذ يرصد قانون الميزانية لعام ٢٠١٢ الصادر في ٢٠ تموز/يوليه، ٢٤٩ مليون دولار لتمويل العملية الانتخابية، ولكن الصريفات حتى حينه لا تغطي سوى التكاليف التشغيلية للجنة. ولم تقدم أي جهات مانحة تبرعات للعملية الانتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

### أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم العملية الانتخابية

١٤ - واصل الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، الذي يضم البعثة ومشروع برنامج دعم الدورة الانتخابية الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم تنفيذ التوصيات المقدمة عقب تقييمي العملية الانتخابية اللذين أجرتهما اللجنة الانتخابية بين آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢ لأنشطتها وكذلك التقييمات التي أجراها البرنامج الإنمائي، والأمانة العامة للأمم المتحدة بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام. وهذه تشمل: جرد المعدات المقدمة من الجهات المانحة للجنة الانتخابية، ووضع إجراءات لتخزين المواد المتعلقة بالانتخابات وتتبعها؛ واستعراض خطة لوجستيات الانتخابات على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي؛ ومراجعة لقوائم الناخبين؛ وتحديد مواقع مراكز الاقتراع.

١٥ - وقامت البعثة أيضا برصد التقدم المحرز بشأن التحقيقات التي شرع في إجرائها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات في كينشاسا في سياق انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الرئاسية والتشريعية. وفي حين أن التحقيقات القضائية قد حققت تقدما وأن تقريرا مؤقتا قدم في ٢٩ آب/أغسطس إلى المدعي العام الوطني، فإن السلطات القضائية تواجه تحديات عملية في التحقق من مزاعم معينة، وقد طلبت من البعثة المساعدة في هذا الخصوص. واستجابة لذلك، قامت البعثة بانتظام بتزويد المحققين بالمعلومات والمشورة اللازمة، بما في ذلك ما يخص احتمال نبش المقابر الجماعية المشار إليها في التقرير الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان وعن البعثة في ٢٠ آذار/مارس<sup>(١)</sup>.

(أ) متاح على الموقع [www.ohchr.org/Documents/Countries/ZR/ReportDRC\\_26Nov\\_25Dec2011\\_en.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Countries/ZR/ReportDRC_26Nov_25Dec2011_en.pdf).

١٦ - وإضافة إلى ذلك، وبهدف تعزيز الحوار الشامل وإعادة بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية وسائر الأطراف المعنية، بدأت البعثة استكشاف خيارات لدعم اللجنة الانتخابية في تنشيط أطر التشاور بما في ذلك التشاور فيما بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفتات الشباب.

### ثالثاً - المضي قدماً

١٧ - رغم إحراز بعض التقدم، لا يزال يتعين إنجاز العمل اللازم للوصول إلى عملية انتخابية تتصف بمزيد من النزاهة والشفافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعقدت التحديات التي تواجه السلطات الكونغولية في تنظيم وإجراء الانتخابات على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي بسبب تدهور الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتركز الحكومة الكونغولية بالضرورة على التصدي لهذه التهديدات الأمنية، بطرق منها تحويل الأموال من مجالات أخرى ذات أولوية. ومما يزيد من صعوبة عمل الجمعية الوطنية تكوينها الشديد التجزؤ سواء ضمن صفوف ائتلاف المعارضة والأغلبية، واستمرار حالة الشك العامة فيما بين الأحزاب، فضلاً عن موقف المعارضة خارج البرلمان، بما في ذلك قيادة الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

١٨ - وتشكل الجهود الموسّعة الجارية في الجمعية الوطنية للتوصل إلى اتفاقات بين برلماني الأغلبية والمعارضة بشأن تعديلات القانون الأساسي المتعلقة بتنظيم وتشغيل قانون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مؤشراً إيجابياً على الحوار الشامل والجهود المبذولة بحسن نية التي لا غنى عنها لمستقبل العملية الانتخابية. ويمثل التعجيل باعتماد القانون المعدل خطوة أساسية نحو إعادة هيكلة اللجنة الانتخابية وتعزيز مصداقية العملية الانتخابية.

١٩ - ولم تجتمع منذ منتصف أيار/مايو لجنة الشراكة الانتخابية، التي يتولى عقد اجتماعاتها اللجنة الانتخابية، والتي يشترك في رئاستها رئيس اللجنة الانتخابية ونائب ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنسق الأمم المتحدة المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويحضرها ممثلون عن الحكومة والشركاء الانتخابيين الدوليين. وسيفتح إصدار القانون المعدل المتعلقة باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتعيين مكتب تنفيذي للجنة الانتخابية معادة هيكلته الطريق لإحياء لجنة الشراكة الانتخابية. فهي لا تزال تمثل الهيئة الرئيسية للتنسيق من قبل الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين مع لجنة انتخابية معادة هيكلتها، لأنشطة عدة من بينها دعم تخطيط وتمويل الانتخابات على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي.

٢٠ - وتشارك البعثة في حوار مستمر مع السلطات الكونغولية حول تعزيز التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال فترة انتخابات عام ٢٠١١، كيما تتم مساءلة الجناة. وسوف يشكل ذلك خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب والمساعدة على ضمان منع وقوع انتهاكات خلال الانتخابات المقبلة. وستواصل البعثة دعم هذه التحقيقات.

٢١ - وستقوم البعثة والبرنامج الإنمائي، بالتشاور مع الشركاء الدوليين الآخرين، برصد التقدم المحرز نحو اعتماد القانون الأساسي المتعلق بتنظيم وتشغيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة معادة هيكلتها بهدف تقييم ما يقدمونه من الدعم والتمويل اللازمين لإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي في موعدها المحدد، لما لها من أهمية في توطيد السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأبلغ المجلس عن ذلك في تقريره التالي بشأن هذه المسائل في شباط/فبراير ٢٠١٣.

## المرفق الثاني

## إصلاح قطاع الأمن

## أولاً - مقدمة

١ - فيما يوضح مجلس الأمن في قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢) بأن حماية المدنيين تظل المهمة الشاملة ذات الأولوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشدد على أن التركيز ينبغي أن ينصب أساساً على إصلاح القطاع الأمني ضمن ولاية تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام المنوطة بالبعثة. ويطلب إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كفالة إحراز تقدم في عدد من المسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والقيام بجملة أمور منها، الدخول في شراكة استراتيجية جديدة مع البعثة في مجال إصلاح القطاع الأمني بهدف تحديد أولويات كل عنصر من عناصر القطاع الأمني والنهج الجديدة الممكن أن تتبعها البعثة لدعم السلطات الكونغولية من أجل بناء قدرات مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء وغيرها من المؤسسات الأمنية، بما يكفل توطيد سلطات الدولة الكونغولية. ويقدم هذا المرفق عملاً بالفقرة ٢٨ من القرار.

## ثانياً - السياق الراهن

٢ - إن استمرار تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب التمرد الذي قامت به في نيسان/أبريل عناصر القوات المسلحة الكونغولية التي شكلت حركة ٢٣ آذار/مارس، قد أكد أهمية الاهتمام المتجدد بإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما اتباع نهج شامل إزاء الإصلاح العسكري. كما أن تعيين حكومة جديدة في نهاية نيسان/أبريل قد أتاح فرصة جديدة للعمل مع السلطات الكونغولية على إصلاح قطاع الأمن.

٣ - وعقب إجراء مشاورات مكثفة بين ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكبار ممثلي الحكومة، اجتمع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في كينشاسا في ١١ أيلول/سبتمبر مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا الذي أكد أن إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة هو من الأولويات العليا لحكومته، وأعلن عزمه على تخصيص المزيد من الموارد الوطنية للإصلاح العسكري. كما أكد ماتاتا بونيو رئيس الوزراء عزم الحكومة على تعزيز قدرات القوات المسلحة وبناء جيش مهني قادر على حماية الشعب الكونغولي والأراضي الكونغولية.



٤ - وتواصل التأكيد على التزام الحكومة المتجدد بإصلاح قطاع الأمن من خلال تحديد "الحكومة والأمن" باعتبارهما الأولوية الأولى لاستراتيجيتها للنمو والحد من الفقر (٢٠١١-٢٠١٥). ويشير برنامج العمل الخمسي للحكومة أيضاً (٢٠١٢-٢٠١٦) إلى أن ارتكاب أعمال عنف من قبل الجماعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الانضباط بين عناصر القوات المسلحة والشرطة الوطنية تشكل تحديات يجب مواجهتها باعتبارها من الأولويات، بما في ذلك إمكانية فحص السجلات الشخصية لأفرادها.

### ثالثاً - التقدم المحرز في الآونة الأخيرة

٥ - منذ عام ٢٠١٠، أحرز بعض التقدم في وضع إطار قانوني لإصلاح الجيش والشرطة والقضاء. ويشمل ذلك إصدار القوانين الأساسية المتعلقة بتنظيم وتشغيل القوات المسلحة الكونغولية والقوانين الأساسية المتعلقة بتنظيم وتشغيل القوات المسلحة والشرطة الوطنية على حد سواء في آب/أغسطس. كما أقر البرلمان ثلاثة قوانين متصلة بإصلاح القضاء وقانوناً متصلاً بالنظام الأساسي لأفراد الشرطة وهي قوانين بانتظار إصدارها من قبل الرئيس.

٦ - وفي ما يتعلق بالقوات المسلحة، تواصلت الجهود لتطبيق نظام لدفع رواتب أفراد القوات المسلحة الكونغولية الديمقراطية. وفي شباط/فبراير، أنجزت بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعداداً على مستوى البلد للقوات المسلحة الكونغولية. وستكون المرحلة التالية هي بدء دفع الرواتب مباشرة إلىفرادى الجنود من خلال نظام تحويل مصرفي إلكتروني. ومن الخطوات الإيجابية أيضاً لتحسين الشفافية في القوات المسلحة الكونغولية إنشاء معهد للتأهيل المهني للفرع الإداري للجيش، جرى افتتاحه في كانانغا في أيلول/سبتمبر.

٧ - وأحرز تقدم كبير في مجال إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية. وأنشئت في وزارة الداخلية أمانة فنية لدعم إصلاح قطاع الأمن ومتابعته. وهذه خطوة أولى نحو إنشاء الأمانة العامة للأمن والنظام العام، والقيام بجملة أمور، منها تنسيق مجمل عمليات إصلاح الشرطة الوطنية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، والمديرية العامة للهجرة. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، شاركت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حلقة عمل عقدها وزارة الداخلية عن تخطيط سياسات الأمن الداخلي لدعم إنشاء الأمانة العامة آنفة الذكر ووضع مشروع قانون متعلق بالأمن الداخلي. وفي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، نُظمت حلقة دراسية عن إنشاء إدارة للشرطة الوطنية مهمتها منع العنف الجنسي وتعزيز حماية القُصّر.

٨ - ومنذ عام ٢٠٠٧، واللجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة التي يرأسها وزير الداخلية، تعمل بوصفها إطاراً فعالاً للحكومة وسلطات الشرطة لمناقشة الأولويات وتنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أثناء الاجتماع العام السابع للجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة، حدد وزير الداخلية ثلاثة مجالات ذات أولوية لعملية إصلاح الشرطة الوطنية وهي: وضع الإطار القانوني في صيغته النهائية؛ والميزانية وحشد الموارد؛ وتعجيل تنفيذ المشاريع. وقبل نهاية عام ٢٠١٢، تعترم الأمانة التنفيذية للجنة أن تقدم إلى اللجنة مشاريع مراسيم متعلقة بإنشاء المجلس الأعلى للشرطة، وتنظيم وتشغيل المفوضية العامة للشرطة، وخطّة عمل خمسية مدرجة في الميزانية بشأن إصلاح الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت في ٢٠ حزيران/يونيه نصوص وبرامج ومشاريع على هيئات دعم التنفيذ التابعة للمفوضية العامة.

٩ - وعقب إنجاز تعداد للشرطة على مستوى البلد عام ٢٠١١، جرى توحيد رواتب الضباط في تموز/يوليه وفقاً للرتب المنقحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأ ضباط الشرطة يتقاضون مرتباتهم مباشرة من خلال نظام تحويل مصرفي إلكتروني.

١٠ - وفي قطاع القضاء، قامت الحكومة، ولا سيما وزيرة العدل وحقوق الإنسان المعينة حديثاً، بإبلاغ الأولويات إلى شركائها. وتشمل هذه الأولويات تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام العدالة الجنائية؛ ومكافحة الفساد وتحسين بيئة الاستثمار؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وتطوير نظام قضاء الأحداث؛ ومواءمة نظم جمع البيانات القضائية وإدارتها.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الوزيرة عن اهتمام شديد بتنفيذ التنسيق مع الشركاء الدوليين. وفي أيلول/سبتمبر، صدّقت على النهج الاستراتيجي الذي وضع في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات لدعم العدالة واقترحت اعتماد خطة تنفيذ قائمة على النتائج، مع مراعاة أولويات الوزارة. وعين مجلس القضاء الأعلى ٤٠٠ قاض جديد. وعلاوة على ذلك، وُضعت برامج للتدريب على إدارة المحاكم وإدارة القضايا للقضاة، وكذلك لكتابة المحاكم وغيرهم من المسؤولين، بمساعدة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وتتواصل هذه الجهود وجهود أخرى لتيسير نشر العاملين في سلك القضاء في جميع أنحاء البلد.

## رابعاً - سبل المضي قدماً

### الرؤية والاستراتيجية الوطنية

١٢ - يوحي تبادل الآراء بين البعثة وكبار المسؤولين الحكوميين بأن العملية الاستراتيجية لوضع رؤية شاملة لقطاعي الأمن والقضاء تمثل هدفاً متوسط الأجل يتعين العمل على تحقيقه تدريجياً، بموازاة الأنشطة الملحة أو القصيرة الأجل ذات الأولوية في إطار مختلف عناصر هذين القطاعين. وستواصل البعثة العمل مع السلطات الكونغولية والشركاء الآخرين بشأن تحديد أكثر الآليات أو الطرائق فعالية لتنسيق المساعدة والخبرات دعماً لوضع هذه الرؤية والاستراتيجية.

### التنسيق والشراكة

١٣ - تقدم البعثة الدعم إلى الحكومة لتشجيع اتباع نهج منسق بين الشركاء، للتقليل قدر الإمكان من الجهود المجزأة المتنافسة بشأن إصلاح قطاع الأمن وتركيز الموارد على الأولويات الرئيسية. وينبغي أن يتقيد جميع الشركاء بمبدأ المواءمة بين التمويل والمساعدات الأخرى وتلك الأولويات الرئيسية، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء.

١٤ - وأعلنت الحكومة أنها تفضل آليات تنسيق مع الشركاء بقيادة وطنية، على غرار اللجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة بالنسبة إلى قطاع الشرطة. كذلك، تتولى وزيرة العدل "مراجعة" أداء لجنة العدل المختلطة، بهدف زيادة قدرة هذه الآلية للتنسيق في قطاع العدل. وفي هذا الصدد، تبحث البعثة في توفير خدمات مستشار للأمم المتحدة يكون مكتبه في مقر وزارة العدل. حيث سيقدم لها، ضمن جملة أمور الدعم، فيما يتصل بتعزيز التنسيق والعمل مع الأمم المتحدة والمانحين والشركاء الآخرين.

### النهج الخاص بالعناصر

١٥ - جرى إحراز تقدم في مجال إصلاح عناصر قطاعي الأمن والعدل بمعدلات متفاوتة، مما يطرح عدداً من العقبات، ويعني ضرورة توافر مستويات مختلفة من الالتزام السياسي، وتخصيص الموارد، والخبرة الفنية لكفالة مواصلة إحراز تقدم في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، وعقب مشاورات مع الحكومة بشأن السبل التي قد تتيح للبعثة مواصلة دعم جهودها الرامية إلى الدفع قدماً بخطة إصلاح قطاع الأمن، تواصل البعثة العمل على وضع نهج معد خصيصاً لدعم كل عنصر من عناصر قطاع الأمن.

## إصلاح قطاع الدفاع

١٦ - يدرس نائب رئيس الوزراء/وزير الدفاع كيفية استخدام مشروع قانون التخطيط العسكري والميزانية كإطار لتحديد الجوانب البرنامجية الرئيسية لإصلاح القوات المسلحة. كما يدرس حالياً كيفية استخدام مشروع القانون هذا كأداة للتخطيط المالي وتخصيص الموارد مع القيام أيضاً بتحديد جدول زمني لرصد التقدم في إصلاح الجيش. وتواصل البعثة أيضاً الحوار مع كبار المسؤولين الحكوميين في ما يتعلق بالخيارات المتاحة لوضع إطار لتخطيط وتنسيق وتنفيذ عملية إصلاح القوات المسلحة.

١٧ - ومن الإجراءات العملية التي يمكن النظر فيها في المدى القصير: وضع مبادئ ومعايير موحدة ومتسقة لتدريب القوات المسلحة بدعم منسق من البعثة والشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك تدريب الضباط وغيرهم من الكوادر الرئيسية وتثقيفهم؛ وبذل جهود منسقة متعددة الشركاء لدعم برنامج للتدريب المستمر لوحدات القوات المسلحة وتجهيزها، سواء تعلق الأمر بالكثائب المقاتلة أو قوات الرد السريع، بما في ذلك تقديم الدعم لتعزيز هياكل القيادة والسيطرة؛ ومواصلة تقديم الدعم لتعزيز القدرات الإدارية واللوجستية للقوات المسلحة. وسيتعين تعبئة مصادر أخرى لتنفيذ هذه الإجراءات أو غيرها التي قد يتم تحديدها. بما في ذلك حشد موارد جديدة لتلبية الحاجة الملحة لإيواء العسكريين ومُعاليهم في الثكنات وتأمين مساكن لهم.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ - يتعين إجراء استعراض شامل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يجري تنفيذها منذ عام ٢٠٠٤ من أجل تحديد نماذج للبرامج أكثر فعالية والاحتياجات من الموارد ذات الصلة، للقيام بجملة أمور منها إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية بصورة دائمة. وعقب مشاورات مع السلطات الكونغولية، تعمل البعثة على تعزيز التخطيط الاستراتيجي والبرنامجي المشترك مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لوضع نهج أكثر شمولاً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار خطة لتحقيق الاستقرار والإعمار في المناطق الخارجة من النزاع والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. ويستهدف هذا النهج أولئك المعرضين لخطر تجنيدهم في جماعات مسلحة والمجتمعات التي تنتمي هذه الجماعات إليها في إطار استراتيجية للحد من العنف الأهلي. وتمثل الأهداف الثلاثة لهذه الاستراتيجية في منع التجنيد من قبل الجماعات المسلحة على صعيد المجتمع المحلي، والحد من العنف في المجتمعات المحيطة والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وتوفر أيضاً، تلك الاستراتيجية بالاقتران مع نموذج منقح للإدماج، ركيزة أساسية لبرنامج فحص فعال للسجلات الشخصية للأشخاص الذين ينظر في إدماجهم عسكرياً.

## إصلاح قطاع الشرطة

١٩ - أُحرز تقدم كبير في مجال إصلاح الشرطة الوطنية. وستواصل البعثة تركيز مساعيها على أنشطة الدعوة وتقديم الدعم لاستكمال الإطار القانوني. وستوفر الدعم أيضاً في المجالات التالية: تحديد مؤسسات الشرطة؛ وتنفيذ خطة إصلاح الشرطة على مستوى المفوضية العامة والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية؛ وإنشاء أمانة عامة للأمن والنظام العام في وزارة الداخلية؛ ومواصلة تقديم المساعدة لبناء قدرات الشرطة. وتشمل أنشطة بناء القدرات إصلاح أو تشييد مراكز التدريب ومراكز الشرطة والمساكن؛ وتوفير التدريب الأساسي الطويل الأجل؛ والتدريب المتخصص؛ وإسداء المشورة الفنية.

## إصلاح قطاع القضاء والإصلاحات

٢٠ - تعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع وزارة العدل وحقوق الإنسان، على وضع اللمسات الأخيرة لطرائق تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات لدعم العدالة الذي يرمي إلى القضاء على الإزدواجية، وزيادة النتائج، والاستخدام الأمثل للموارد. وهذا البرنامج مصمم للاستجابة لبعض الأولويات الرئيسية للحكومة في قطاعي القضاء والإصلاحات. ويتضمن ذلك برنامجاً لمكافحة الفساد يشمل قطاعات متعددة؛ وتقديم الدعم لوضع الإطار القانوني والمؤسسات القانونية ذات الصلة لإدماج نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في القوانين المحلية؛ ومواءمة نظام جمع البيانات القضائية وإدارتها في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز أداء نظام العدالة الجنائية. ويشمل ذلك أيضاً تجديد نظام السجون من خلال تنفيذ خطة إصلاح السجون التي وضعت عام ٢٠٠٦. وستتناول ذلك إصلاح الإطار القانوني، وإدارة المرافق الإصلاحية وتنظيمها وأمنها، والتأهيل المهني لجميع موظفي السجون. وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم لعملية الإصلاح وتعزيز قطاع القضاء العسكري، بما في ذلك خلايا دعم الادعاء.

## خاتمة

٢١ - يمكن أن تساعد المقترحات المبينة أعلاه على النهوض ببرنامج إصلاح قطاع الأمن بشرط التصدي للتحديات المحددة المرتبطة بكل عنصر، والحفاظ على الزخم السياسي الحالي المؤيد لإصلاح قطاع الأمن واجتذاب الأطراف المعنية الوطنية الرئيسية و/أو الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أي برامج إصلاحية متنافرة.